

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة
وعضوية القضاة السادة
محمود العبابنة، يوسف ذيابات، د. عيسى المومني، محمود البطوش

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٣/٣٣٧٦

المميز :- محمود رياض محمود الشعبي/ وكيله المحامي بشير حسن المومني.

المميز ضده :- زعل عودة عواد حسان/ وكيله المحامي رakan الفاعوري.

بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٢/٢٢١٣٠) بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤ القاضي ببرد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شمال عمان في القضية رقم (٢٠٠٨/٩٤٢) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٦ القاضي : (إلزام المدعى عليه بدفع مبلغ (١٠٠) ألف دينار للمدعي وتضمن المدعى عليه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وتثبيت الحجز التحفظي) وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف ضده عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة.

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :-

١- أخطأت المحكمة عندما اعتبرت أن لائحة الدعوى التي تقوم على أساس المطالبة بقيمة الشيك تتفق ووكالة وكيل المميز ضده.

٢- أخطأت المحكمة عندما حرمت المميز من بينته الشخصية والخطية لربط سنيين

بعضهما ببعض والتي استند إليها المميز في إثبات الوفاء .

٣- أخطأت المحكمة بحرمانها المميز من إبراز ملف القضية الصلحية الجزائية وقرار حكم محكمة صلح جزاء غرب عمان رقم (٢٠١٠/٧٠١٦) تاريخ ٢٢/٣/٢٠١١.

٤- أخطأت المحكمة عندما حرمت المميز من دفع الدعوى بمواجهته باليمين الحاسمة وفقاً للوقائع التي أوردها المميز في صيغة اليمين الموجهة من قبله .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن المدعي زعل عودة عواد حسان أقام الدعوى البدائية الحقوقية رقم (٢٠٠٨/٩٤٢) لدى محكمة بداية حقوق شمال عمان بمواجهة المدعى عليه محمود رياض محمود الشعبي يطالبه بمبلغ مئة ألف دينار على سند من القول :-

١- قام المدعى عليه بتحرير الشيك رقم (١٧٢) والمسحوب على البنك الأردني الكويتي فرع الشميساني المستحق الأداء بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٨ بقيمة مئة ألف دينار لأمر المدعي.

٢- لدى عرض الشيك على البنك المسحوب عليه أعيد بسبب عدم كفاية الرصيد ولاختلاف ونقص التوقيع .

٣- رغم المطالبة المستمرة للمدعى عليه إلا أنه ممتنع عن دفع المبلغ وما زالت ذمته مشغولة للمدعي بهذا المبلغ .

وطلب الحكم بإلزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به البالغ مئة ألف دينار مع الرسوم والمصاريف وأتعب المحاماة والفائدة القانونية تثبتت الحجز التحفظي .

نظرت محكمة البداية الدعوى وبعد أن سارت بإجراءات التقاضي أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٦ المتضمن الحكم بإلزام المدعى عليه بدفع مبلغ مئة ألف دينار للمدعي وتضمين المدعى عليه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وتثبيت الحجز التحفظي .

لم يرتض المدعى عليه بهذا القرار وتقدم باستئنافه للطعن فيه .
وبتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤ قضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم (٢٠١٢/٢٢١٣٠) رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف ضده عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن تلك المرحلة.

لم يرتض المدعى عليه بالقرار الاستئنافي المشار إليه وتقدم بهذا التمييز بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢ للطعن فيه.
وبتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥ قررت محكمة التمييز وبقرارها رقم (٢٠١٣/٣٣٧٦) تكليف الطاعن بدفع فرق الرسم عن مرحلة التمييز .

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٢ قام الطاعن بدفع فرق الرسم بموجب الإيصال رقم (٤٦٦١٨١٥٠).

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي :-

وعن السبب الأول الذي ينعى فيه الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها عندما اعتبرت أن لائحة الدعوى التي تقوم على أساس المطالبة بقيمة شيك تنفق ووكالة وكيل المميز ضده القائمة على مطالبة مالية بقيمة مئة ألف دينار .

وللرد على ذلك نجد إن الدعوى المقامة من المدعي هي المطالبة بقيمة الشيك الموقع من المدعى عليه لأمر المدعي في كل من الوكالة الخاصة المقامة الدعوى بالاستناد إليها ولائحة الدعوى.

وحيث إن الشيك هو من الأوراق المالية التجارية التي تتمتع بالكفاية الذاتية في الإثبات.

وحيث إن المدعى عليه لم ينكر توقيعه على الشيك فتكون هذه البيئة بيئة قانونية. وحيث إن الشيك اشتمل على البيانات الإلزامية التي تتطلبها المادة (٢٢٨) من قانون التجارة وتم عرض الشيك على البنك المسحوب عليه وأعيد لعدم كفاية الرصيد ولاختلاف ونقص التوقيع.

وحيث يعتبر الشيك أداة وفاء يعطيه المدين لدائنه تسديداً لما بذمته من مبلغ عليه فلا بد أن يكون لساحب الشيك رصيد قائم معد للدفع وقت إعطاء الشيك مما يتعين معه رد هذا السبب.

وعن السببين الثاني والثالث اللذين ينعى فيهما الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها بحرمان المميز ضده من بينته الشخصية والخطية وإبراز ملف القضية الجزائية رقم (٢٠١٠/٧٠١٦).

وللرد على ذلك نجد إن ما طلب من سماعه للبيئة الشخصية والخطية ليست ذات صلة للمطالبة بقيمة الشيك كون الدعوى هي دعوى صرفية يتمتع معها التعرض لأصل الحق فيكون ما توصلت إليه محكمة الاستئناف متفقاً وأحكام القانون ويتعين معه رد هذين السببين .

وعن السبب الرابع الذي ينعى فيه الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها عندما حرمت المميز من دفع الدعوى باليمين الحاسمة.

وللرد على ذلك نجد إن المدعى عليه يدعي الوفاء بقيمة الشيك وأن اليمين الحاسمة قد تضمن (بأن المدعي لم يستوف منه قيمة الشيك المشار إليه لا بالذات ولا بالواسطة...) مما يتعين معه رد هذا السبب .

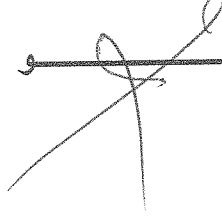
لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٤/٤/٢٠١٤ م.

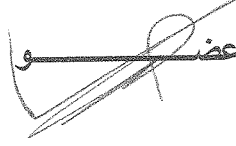
القاضي المترئس



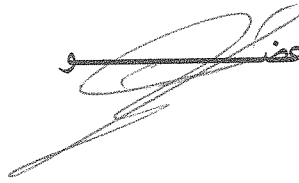
عضو



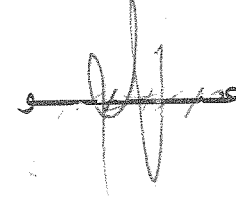
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق/ أ. ك

